ترحيب واسع بالوزارة الجديدة برئاسة نظيف

التوسع فى مشاركة رجال الأعمال بالحكومة يزيد الاستثمارات والصادرات

محمد منصور | زهير جرانة | على مصيلحى | حاتم الجبلى | عائشة عبدالهادى | هانى هلال | امين اباظة

■ خالد أبو إسماعيل: دور جديد للقطاع الخاص فى الحكومة

■ جمال الناظر: نجاح رجال الأعمال وراء اختيارهم فى الوزارة

■ د. هانى سرور: دمج الوزارات سيؤدى إلى تعظيم الناتج المحلى

احمد نظيف

□ كتبت ـ جيهان الصاوى وهبة القدسى :

رحبت الأوساط الاقتصادية ومنظمات الأعمال بالحكومة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد نظيف حيث أكد رجال الأعمال أن الوزارة الجديدة والتى أستبقت على المجموعة الاقتصادية ولم يطولها التغيير سيكون لها دور رئيسى وقوى فى استكمال المشروعات الاقتصادية والاستثمارية التى بدأت من قبل وتحتاج إلى استكمال كما أن الحكومة الجديدة ستعمل على استكمال منظومة التشريعات الاقتصادية التى تستهدف ايجاد مناخ صحى وجيد للاستثمار.

وأوضح المستثمرون أن التوسع فى مشاركة رجال الأعمال فى الحكومة الجديدة جاء خطوة إيجابية وجيدة وذلك فى إطار استثمار فكر القطاع الخاص فى التخلص من البيروقراطية الحكومية المعرقلة لخطوات الإصلاح كما أن مشاركة رجال الأعمال ستزيد من عمليات التسويق الخارجى نظراً لعلاقتهم المتعددة والمتنوعة بدوائر الأعمال والمال فى الأسواق الخارجية.

وقال الدكتور هانى سرور وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب إن التعديل الوزارى الجديد أعطى الأمل لجموع الشعب فى استمرارية الإصلاح الاقتصادى وذلك من خلال دمج بعض الوزارات المؤثرة فى الاقتصاد القومى وفى تعظيم الناتج المحلى وتحقيق معدل النمو المستهدف.

وأكد أن دخول نخبة متميزة من رجال الأعمال الذين أثبتوا نجاحهم فى أنشطتهم الخاصة ويستطيعوا استثمار علاقاتهم المتميزة فى الداخل والخارج بصفة خاصة لعبور المنتجات والخدمات المصرية للخارج بعد اختيار جيد من القيادة السياسية ورئيس الحكومة خاصة فى تلك الفترة والتى بدأ فيها الاقتصاد المصرى تحقيقا الانطلاقة له وذلك بشهادة المؤسسات الاقتصادية والتمويلية الدولية.

وأشار سرور إلى أن اختيار وزير الصحة وهو الدكتور حاتم الجبلى من بين رجال الأعمال المشهود لهم بالتميز والكفاءة والملاءة المالية يعد إضافة كبيرة لوزارة الصحة خاصة فى المرحلة القادمة.

فكر جديد

وأكد سرور على أن المرحلة القادمة سوف تشهد تغييراً كاملاً فى فكر وزارة الصحة من خلال إحياء الفكر الاقتصادى وجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية والاستفادة من الإمكانات الهائلة فى هذه الوزارة وذلك بواسطة إضافة ما يسمى بعوائد التحرير الناتجة عن الخدمات الصحية المتميزة، وهذه العوائد غير نمطية ومطبقة فى بعض الدول مثل إنجلترا وفرنسا وأمريكا.

وقال إن السعودية والأردن اضافتا للناتج القومى من خلال الخدمات الصحية المتميزة ومن ثم فان اختيار الدكتور الجبلى إضافة كبيرة لوزارة الصحة.

وقال هانى سرور إن دمج التجارة الداخلية والخارجية مع وزارة الصناعية يعد تفعيلاً للمنظومة الصناعية والتجارية، باعتبار أن التجارة الداخلية قاطرة التجارة الخارجية.

فلا يمكن أن ينجح منتج فى الخارج دون أن ينجح فى السوق المحلى ويكون قادراً على المنافسة فى الداخل، لذلك فان هذا الدمج سيكون قاطرة للآمال الطموحة للصناعة والتجارة.

مؤكداً أن هذا التعديل برمته سوف يفعل برنامج الرئيس مبارك سواء من خلال إنشاء المصانع الجديدة أو إضافة مؤسسات مما ينتج فرص العمل المرجوة لتشغيل الشباب.

وأكد جمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين على أن سياسة الدمج التى انبعث فى الحكومة الجديدة من شأنها زيادة فاعلية الأداء لأن كلما قل عدد الوزارات تعاظم حجم الأداء.

وأن خروج عدد من الوزراء القدامى فى التشكيل الجديد من شأنه إعطاء حيوية وضخ دماء جديدة مما يفعل العمل فى المنظومة الإصلاحية التى بدأها الرئيس مبارك منذ أول هذا العام.

وإن اختيار رجال أعمال فى الوزارة الجديدة تم على أساس نجاحهم فى أعمالهم الخاصة وعلينا التريث فى الحكم على أدائهم فى العمل الحكومى ونأمل أن يتغلبوا على البيروقراطية الإجرائية الحكومية.

ولكن فى النهاية هذا التعديل جاء محققاً للآمال والطموحات خاصة فى الأوساط الاقتصادية.

وأوضح الدكتور وجيه دكرورى الأمين العام لاتحاد مجموعة الـ 15 أن التعديل الذى تم سوف يؤثر إيجابياً على أداء الحكومة فى المرحلة القادمة خاصة فى تنفيذ البرنامج القومى التنموى الذى وصفه الرئيس مبارك وأعطى إشارة البدء فى تنفيذه عندما كلف الحكومة فى خطابه أمام مجلس الشعب والشورى.

فعلى سبيل المثال جاء دمج وزارة التجارة الداخلية مع مجموعة التجارة الخارجية والصناعة لرفع كفاءة الاداء نظراً للارتباط الشديد بين متطلبات السوق المحلى ومدخلات التصنيع التى تستجيب له وكذا تنمية الصادرات.

وبذلك يمكن وضع سياسة واحدة لهذه المجموعة التى تمثل 50٪ من الناتج المحلى..

كما أن دمج التخطيط على التنمية المحلية يؤدى إلى رفع كفاءة المحليات وربطها بشكل مباشر بالتخطيط التأشيرى للدولة.. كما أن إنشاء وزارة للتضامن الاجتماعى سوف ترعى مصالح محدودى الدخل والفئات المهمشة للمفهوم الأوسع لفكر الشئون الاجتماعية الذى ساد العمل اليومى وانحصر فى تقديم المعاشات فقط وعموماً فان التعديل الذى تم لاقى ارتياطاً كبيراً لدى جموع المواطنين وأعطى مصداقية لبرنامج الرئيس مبارك وأفكاره وآرائه للمرحلة القادمة والتى تستهدف الإصلاح والتغيير والعبور للمستقبل.

حكومة انجازات

قال الدكتور نادر رياض رجل الأعمال إننا فى مرحلة استثمار النجاح فالحكومة السابقة برئاسة نظيف كانت ناجحة وتمثل حكومة إنجازات بمعيار قابل للقياس وبمؤشرات على المستوى المحلى والدولى وكان من الضرورى استثمار هذا النجاح للدخول فى المرحلة القادمة.

وأنا شخصياً لست فى موضع يسمح لى بتقييم الوزراء المعينين، فهذا يفوق طاقتى وقدرى ومقدورى، ولكن هذا التعديل أتى استجابة موضوعية لرؤية الرئيس مبارك، ورئيس الوزراء وبذلك يكون قد جاء استكمالاً لتلك الأدوات التى تتطلبها المرحلة الحالية.

خالد أبو اسماعيل

قال خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إن روح التعديل الوزارى ممتازة خاصة من ناحية ضم التجارة الداخلية للتجارة الخارجية، فهذا الضم يعتبر عملية مفيدة جداً فلا تجارة خارجية بدون تجارة داخلية.

أما فيما يخص الدور الجديد للقطاع الخاص المصرى سواء فى وزارة النقل أو الإسكان أو الصحة أو الزراعة أو السياحة، دور مهم للغاية وسوف يطبق فيه فكر القطاع الخاص الذى قاد التنمية فى المرحلة السابقة ومازال يعطى ويبذل قصارى جهده لإعطاء المزيد من التنمية الاقتصادية بجميع روافدها.

وإن رجال القطاع الخاص الذين اختيروا فى الحكومة الجديدة على أعلى درجة من الوطنية والدراية بأوضاع السوق والأحوال الاقتصادية، وهذا سيكون له عظيم الأثر فى المرحلة القادمة وفى تفعيل البرنامج القومى الطموح للرئيس مبارك أو بمعنى أدق لبرنامج مصر القومى.

أنا كرئيس اتحاد الغرف التجارية متفائل بهذه الوزارة وسوف نعمل معها لتحقيق أهدافها التنموية وأعتقد أن معظم منظمات الأعمال سيكون هذا هو نهجها وهو نهج كل الوطنيين.

فلسفة وفكر

قال عادل العزبى نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين إننى أرى فى هذا التعديل هو من المرات القليلة جداً التى توج بفلسفة وفكر من النواحى التالية: أولها الاعتراف بأن نظام التموين هو فى حقيقته دعم ينطوى تحت لواء فكرة الضمان الاجتماعى ومن ثم تخصيص وزارة لهذا الضمان لعلها تكون مقدمة لتنمية هذا الفكر مجتمعياً من خلال منظمات الأعمال وأصحاب الأعمال إلى جانب ما تخصصه الدولة فى هذا الاتجاه بمختلف فروعه وليس مجرد شكل اجتماعى دون مضمون.. مع التوسع فى هذا الاتجاه من النواحى الصحية والطبية والغذاء والتعليم وجميع الاحتياجات على اختلاف تنوعاتها. الأمر الثانى هو ضم نشاط التجارة الداخلية إلى وزارة التجارة الخارجية والصناعة وهذا فى الحقيقة اتجاه تأخر كثيراً لأن سياسات العمل التجارى وقواعده محلياً وخارجياً هو فى الأصل له أسس واحدة ومتماثلة والاختلافات فيها تتعلق فى أغلبها بالتسويق وليس من شك فى أن تكامل وتفاعل وتداخل هذا النشاط هو من أهم الأمور فالنظرة إلى المستهلك يجب أن تكون هى نفس النظرة سواء كان مستهلكاً مواطناً فى بلدنا.. لابد أن يحظى بكامل الرعاية ـ أو مستهلكاً فى دولة خارجية يحظى بطبيعة الحال برعاية دولته وبالقواعد الدولية فى هذا الخصوص من ناحية أخرى.

الأمر الثالث: لعل هذا الاتجاه يدعم أمرين أساسيين أولهما: توجيه جهات الرقابة غذائياً وصحياً وإنتاجاً وجودة وتوافراً للسلع وخدمة ما بعد البيع وحماية المستهلك.

وقال عادل العزبى إن هذا يرتبط بتشريع يمنح منظمات المجتمع المدنى المهتمة بالمستهلك حق هذه الرقابة واللجوء إلى القضاء لحماية حقوق المستهلك على اختلاف تنوعاتها وتوجهاتها:

أما الأمر الرابع يعد أن من أهم المؤشرات فى هذا التغيير هو إسناد وزارة الزراعة لإحدى الشخصيات المهتمة بالقطن والخبير بهذه المسألة مما يعنى أن هناك فلسفة لتغيير حقيقى فى أسلوب التداول والفاعل فى هذا الاتجاه بما يتفق على فتح الملفات التى تناقش منذ أكثر من 20 عاماً سواء خاصة بالقطن أو القمح أو غيرها من السلع والمنتجات الزراعية ذات الأثر بالغ الأهمية لاحتياجات الناس والاقتصاد القومى.

وأيضاً إسناد وزارتى النقل والإسكان إلى شخصيتين ذوى أثر مهم فى معرفة ما يتطلبه المجتمع الاستثمارى فى هذا المجال وأتوقع طفرة واسعة فى الاستثمار العقارى وفى تعمير حقيقى مثمر لمناطق الساحل الشمالى.

ابن المهنة

ويقول الخبير السياحى رمزى زقلمة بوجود رجل وراء هذا التشكيل الحكومى الجديد تتمثل فى ترسيخ لفكرة الاستمرارية فى الإصلاح الاقتصادى بعدما احتفظت الحكومة بكامل وزراء المجموعة الاقتصادية، وخروج كمال الشاذلى إلى رئاسة المجالس القومية بما يؤدى إلى إحداث نقلة نوعية فى عمل هذه المجالس وانضمام مجموعة أخرى من رجال الأعمال ذوى الفكر المتقدم الذين يمتلكون كثيراً من آليات وأدوات الرصلاح

ويستشهد زقلمة بوجود رجل الأعمال زهير جرانة فى منصب وزير السياحة مؤكداً أنه ابن المهنة وسيضيف الكثير إلى خريطة السياحة المصرية بفكر واع لمشكلات هذا القطاع الحيوى ورؤية لما يمكن تنفيذه فى ظل المنافسة العالمية والاحتكارات السياحية الضخمة، وسيستكمل ما بدأه أحمد المغربى كما سيشكلان معاً مع مجموعة الإصلاحيين فى الوزارات الأخرى تناغماً واضحاً.

وأيد زقلمة انتقال المغربى من حقيبة السياحة إلى حقيبة الإسكان مؤكداً أن الوزير أحمد المغربى يمتلك رؤية وخبرة كمهندس فى هذا المجال وأثبت قدرته على الإدارة.

هانى سرور

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٥/١٢/٢٩